

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٢

بتعديل المادة الأولى من القرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالكسب غير المشروع ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ في شأن بيان الكسب المشروع والقرارات المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه النص الآتي :

”مادة ١ - تشكل لجان الفحص المنصوص عليها في المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه - في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية بقرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الأحوال على الوجه الآتي :

مدير عام أو من في درجة مالية ماثلة رئيساً
 عضوين من مجلس الدولة بدرجة مندوب على الأقل
 مراقب المستخدمين أو من يقوم مقامه
 وتشكل اللجان الخاصة بمجلس الأمة بقرار من رئيسه“.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بإمارة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٣ يناير ١٩٦٢) -

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن منع بدل نزع الصيدلة ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يرفع راتب الحرمان المقرر للصيدلة بوزارة الشؤون الاجتماعية إلى خمسة عشر جنيهاً شهرياً بدلاً من عشرة جنيهاً على أن يمنح طبقاً للشروط والأحكام الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وبشرط أن يقوم الصيدلي بأعمال الصيدلة فعلاً ويخصص بالزيادة المترتبة على ذلك على الباب الأول بند أ / د رواتب بميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بإمارة الجمهورية في ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٣ يناير ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٢

بشأن ضمان المؤسسة العامة للتعاونية للإسكان في حساب مدين يفتح في البنك المركزي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للتعاونية للإسكان ؛

التعاونية للإسكان ؛